

تحديات زيادة القوة والأهداف المختلفة للدول الكبرى

إعداد: الدكتور / حسان العقاد | الجمهورية اللبنانية

دكتوراه في العلوم السياسية | جامعة بيروت العربية، لبنان

E-mail: hakkad@ogero.gov.lb | <https://orcid.org/0009-0006-1771-7587>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.s1.42>

تاريخ النشر: 2025/12/25	تاريخ القبول: 2025/12/22	تاريخ الاستلام: 2025/12/17
-------------------------	--------------------------	----------------------------

للاقتباس: العقاد، حسان، تحديات زيادة القوة والأهداف المختلفة للدول الكبرى، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثامن، العدد الخاص الأول، السنة 2، 2025، ص-ص: 913-932. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.s1.42>

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم تحليل لمجموعة التحديات التي تواجه الدول الكبرى في النظام الدولي المعاصر الناتجة عن تعاضم القوة، والتي تختلف أهدافها من دولة إلى أخرى. خاصة تلك التي تؤثر على أوضاعها الداخلية من خلال زيادة الإنفاق العسكري وغير العسكري في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة. كما تبحث الدراسة في كيفية إكتساب القوة لتحسين مكانتها الدولية في الهرم الدولي، سواء كان ذلك للصعود وإيجاد مكانة دولية أعلى ومنافسة الدول الأخرى وتطويع تلك القوة للبروز على الساحة الدولية والإقليمية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها إن كان على صعيد المنافسة الدولية الجيوسياسية، أو وضع أهداف تناسب وضعها وظروفها الآنية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: خريطة القوة، التكنولوجيا العسكرية، الإنفاق الدفاعي، المنافسة الدولية، قوى دولية جديدة.

Challenges of Increasing Power and the Different Goals of Great Powers

**Author: Dr. / Hassan Akkad | Lebanese Republic
Phd. Political Science | Beirut Arab University (BAU)**

E-mail: hakkad@ogero.gov.lb | <https://orcid.org/0009-0006-1771-7587>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.s1.42>

Received : 17/12/2025

Accepted : 22/12/2025

Published : 25/12/2025

Cite this article as: Akkad, Hassann, Challenges of Increasing Power and the Different Goals of Great Powers, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 8, Special issue No 1, 2025, pp. 913-932. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.s1.42>

Abstract

This study attempts to provide an analysis of the various challenges faced by Great Powers in the contemporary international system arising from the pursuit of power. These challenges vary from one country to another, especially concerning their internal stability due to increased military and non-military spending in light of modern technological developments. The study also examines how these states acquire capabilities to improve their international standing, seeking upward mobility and competing with other countries to assert dominance in the international and regional arenas. In addition, it explores the competitive pressures of global rivalry and the strategic necessity of setting goals that suit their current and future conditions.

Key Words: The Power Map, Military Technology, Defense Expenses, International Competition, New International Powers.

المقدمة

أهمية الدراسة

لقد كان لاستحداث وسائل جديدة لصنع القوة العسكرية ونشرها أو ما يسمى أحيانا الابتكارات العسكرية الرئيسية دور حاسم الأهمية على مدى مراحل التاريخ المختلفة في تحديد توازن القوى الى جانب توقيت الحروب وكثافتها بإتقانها. بيد ان العمليات التي تتحكم في انتشار الابتكارات وفي تأثيراتها على أهميتها من حيث دفع التغيير في السياسة الدولية يقل فهمها في مجال العلاقات الدولية وهناك العديد من الأسئلة التي تبقى بلا إجابة بشأن القوة العسكرية هل من الأفضل ان يكون المرء المبتكر الاول first-mover وهو مصطلح نقترضه من علم الاقتصاد وأول من يفهم كيفية استخدام الأنواع الجديدة من القوة العسكرية بفعالية. كما أن الدول القومية تحتاج الى اتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجية العسكرية وكيف تقرر اذا ما كانت ستتبنى ام لا الابتكارات الجديدة في الأسلوب الذي ستستخدم به قوة من قبيل التفجيرات الانتحارية؟

إشكالية الدراسة والتساؤلات

تكمن إشكالية الدراسة في أن الدول الكبرى الإقليمية والدولية تسعى الى كسب المزيد من القوة للمحافظة على مكانة متقدمة في هيكلتها، وذلك عبر استحداث عناصر قوة جديدة وتطويرها، تضاف إلى عناصر قوتها السابقة لتعزيز قدراتها، وبالتالي تقع في معضلة الاستحصال على قوة جديدة ولكن التحدي يكمن في الإنفاقات العسكرية وانعكاساتها على الرخاء الداخلي للدول وحرمان شعوبها من البحوث الاقتصادية من جهة، ومن فعالية تلك القوة على الساحتين الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها القومية. مما يجعل الدول الأخرى المنافسة قلقة بدورها، وبالتالي تبادر إلى البحث عن تعظيم قوتها أيضاً، ما يؤدي إلى الارتقاء او السقوط نتيجة خيارات خاطئة او غير مجدية.

تتضمن هذه الإشكالية سؤال رئيسي وهو: هل الدول الكبرى تستطيع الوصول الى مبتغاها في حال زيادة قوتها ام ستقع في خسائر وضياح الفرص؟

كما تحاول الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية، التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- ما هي الاستراتيجيات التسليحية المجدية؟
- كيف تقتنص الدول فرص زيادة قوتها؟
- هل ستحقق أهدافها على المدى القريب، المتوسط، والبعيد؟

أهداف الدراسة ونطاقها

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التحديات التي تواجهها الدول الكبرى لزيادة قوتها عبر وضع أهداف مختلفة تناسب اوضاعها وكيف تتلافى المعضلات الاقتصادية الداخلية عبر الإنفاق

العسكري والابتكارات التكنولوجية الحديثة، والاستراتيجيات المجدية. ان نطاق هذه الدراسة هو النظام الدولي والإقليمي المعاصر في ظل التقدم التكنولوجي العسكري.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في كتابة هذه الدراسة على عدّة مناهج؛ حيث تفرض طبيعة المفهوم المتغيرة وتشعباته الكثيرة قراءة دقيقة للمعطيات والوقائع، ومن ثم رؤى تحليلية تحاكي المعطيات للخروج بتصوّرات تتطبق مع الواقع من خلال اتباع المناهج التالية: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي.

خطة الدراسة

الى جانب المقدمة والخاتمة تنقسم الدراسة الى فرعين، سنتناول في الفرع الاول خريطة القوة في النظام العالمي المعاصر، وفي الفرع الثاني نتطرق إلى مسألة صعود قوى دولية جديدة.

مقدمة

لا يوجد مقياس موضوعي لتصنيف القوى الناشئة من صفوف القوى الأخرى. السمة الثابتة الوحيدة للقوة الناشئة هي وجود اقتصاد سريع النمو هذا على أساس وافتراض أن التنمية الاقتصادية شرط أساسي لتحقيق أي هدف توسع في الوجود السياسي والعسكري. ويمكن أن تكون المكونات العليا لوضع الهوية الوطنية مصادر للقوة الوطنية إذا تقاسمتها دول أخرى على النحو المناسب. وإذا كانت هناك دولتان تتمتعان بكفاءات متساوية، ولكن دولة واحدة سيكون لها عدد أكبر من الحلفاء من خلال بيان مشترك فوق وطني، فإن هذه الدولة الأخيرة ستكون أكثر قوة. ويمكن أن تسمى هذه القوة الناعمة، بالرغم من أنه سيكون من الصعب لو تم تفعيل الاختصاصات المشتركة للتحالف. عند النظر إلى تصنيف الدول من المهم ملاحظة أن هناك تداخلات شائعة. على سبيل المثال، يشار إلى الصين بحق على أنها دولة ناشئة، قوة عظمى تعتمد على قوتها الاقتصادية. في بعض الأحيان تصنف على أنها قوة عظمى، وعلى قدم المساواة مع الاتحاد الروسي. وبرزت كدولة خليفة لقوة عظمى هي الاتحاد السوفييتي بينما كثيرًا ما يطلق على روسيا لقب القوة العظمى. كما تصنف على أنها قوة ناشئة كجزء من البريكس. ويمكن القول أيضا أن روسيا تعود فعليًا إلى الظهور كقوة عالمية.

الفرع الأول خريطة القوة في النظام العالمي المعاصر

ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية Power Transition هي منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعادًا قيمية قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأميركية.

ثمة تبدلات وتحولات شهدتها خريطة القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر خلال العقدين الأخيرين، فمع انهيار نظام القطبية الثنائية Bi-Polarity عبر ما أطلق عليه آنذاك النظام العالمي الجديد The New World Order، حيث كثفت القوة الأميركية جهودها للهيمنة على قيم الأمم والشعوب وثقافتها ونشر قيمها بدعوى العولمة، حتى أطلق على القرن الحادي والعشرين مسمى القرن الأميركي American Century تعبيرًا عن انفراد واشنطن بقيادة العالم دونما منازع.

بيد أن هذه الصورة التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية أو التي ربما حولت آلة الإعلام الأميركية المهيمنة أن توحى بها لم تستمر طويلًا، حيث لم يلبث النظام الدولي أن شهد بروز قوى أخرى على الساحة الدولية باتت تهدد بشكل أو بآخر النموذج القيمي الأميركي المزعوم المهيمن على مقدرات العالم، بما حدا ببعض المحللين أن يصف النظام الدولي الحالي بأنه بات يتجه صوب نمط التعددية القطبية Multi-Polarity، والذي يعني أن مقدرات القوة لم تعد متركزة في قطب أوجد أو حتى قطبين اثنين كما كان الحال خلال الحرب الباردة. ولكنها باتت موزعة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار شبه متكافئ تقريبًا، الأمر الذي يشي بسيادة نمط الأحلاف والأحلاف المضادة.⁽¹⁾

أولاً: منطلقات القوة في عصر التكنولوجيا والقوى العظمى

لقد بدأت التكنولوجيا بالانتقال من القطاع العام نحو الخاص، حيث لم تعد الحكومات وشركات الدفاع هي المصادر الأساسية للابتكار. ومنذ نهاية حقبة الحرب الباردة انبثقت التكنولوجيات المتطورة من قطاع التكنولوجيا التجارية. وقد يكون تأثير التكنولوجيا طويل الأمد في تشكيل المنافسة العالمية دور في انتشار القوة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. والدول التي تحسن استغلال الموارد الخاصة والتجارية فضلاً عن تطوير التكنولوجيا التجارية ستحقق أداءً أفضل بشكل نسبي في مجالي التجارة والقوة العسكرية.

(1) مصطفى شفيق علام، تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة، المركز العربي للدراسات الانسانية، الباب 4، العلاقات الدولية، التقرير الإستراتيجي 8، كانون الأول 2011، الرياض، ص 319.

إن السعي نحو التقدم التكنولوجي يجري على قدم وساق وبشكل تراكمي، وسيحدّد تطور الدول واعتمادها على التكنولوجيا حجم قوتها. وفي الوقت الذي بدأت المجتمعات تدرك أهمية التكنولوجيا الناشئة والابتكار وتبناها سيؤدي ذلك حتماً إلى تغيير ميزان القوى بين الدول. ومن ناحية أخرى، إن انتشار التكنولوجيا وتسارع وتيرة الابتكار من شأنه نشر الفوضى والاضطراب في العالم بعد فترة من الهدوء والسلام.⁽¹⁾

ستكون القوة الفاعلة مستقبلاً هي القوة المتمثلة في القدرة على التحكم وفن إدارة وكبح جماح القوة بكل أبعادها العسكرية، الاقتصادية، الثقافية والتكنولوجية. حتى إن لم يتسن لدولة واحدة حياة كافة صور أو ركائز القوة الشاملة مجتمعة، فإن امتلاكها لأي منها إلى جانب الإدارة الحكيمة والجيدة لهذه الصورة أو الركيزة ربما يكون أفضل وأكثر فاعلية من امتلاك قوة شاملة بغير حكمة في استخدام تلك القوة.⁽²⁾

ثانياً: تأثير صناعة السلاح والإنفاق الدفاعي على القوى العظمى

إن صناعة السلاح اليوم تتعدّد كثيراً من التصنيع التجاري ذي السوق الحرة، وهذا التصنيع التجاري المتمركز عادة في شركات عملاقة قليلة تتمتع بعلاقة خاصة مع وزارات دفاعها سواء في أميركا أم بريطانيا أم فرنسا. وقد تهيأت له الحماية على الدوام ضد عمليات عالم التجارة بفضل منح الدولة عقوداً وكفالات أعلى من التكلفة لإنتاج معدات لا يحق لغيرها أو لغير الدول الصديقة المأمونة أن تستخدمها. أما السوق الحرة حتى للشركات العملاقة مثل «اي بي ام» و«جنرال موتورز» فعليها أن تخوض منافسة عنيفة لتكسب مجرد حصة في الأسواق الداخلية والخارجية التي تؤدي فيها النوعية وذوق المستهلك والأسعار دوراً كبيراً وفيما ينتج التصنيع العسكري الذي دفعته رغبة الإنسان بامتلاك أفتك الأسلحة لتهيئة قواته المسلحة للمقارعة في أصعب الظروف الممكنة مواداً متزايدة الغلاء والتعقيد وقليلة الأعداد.⁽³⁾

لطالما انطوت المطالب المختلفة للإنفاق الدفاعي والأمن العسكري، والحاجات الاجتماعية والاستهلاكية، وكذلك الاستثمار لأغراض النمو على منافسة ثلاثية على المصادر، وربما كان خير إنجاز هو الإبقاء على تنسيق تقريبي بين الأهداف الثلاثة، لكن طريقة تحقيق ذلك التوازن ستتأثر بقوة الظروف القومية وليس بتعريف نظري لتوازن. فالدولة المحاطة بجيران عدوانيين ترى الأولوية في رصد المزيد للأمن العسكري أكثر من دولة يشعر مواطنوها بالتححرر النسبي من هذا التهديد،

(1) جيمس أندرو لويس، التكنولوجيا وتحول ميزان القوى، ترجمة المركز الكردي للدراسات، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، <https://nlka.net/archives>، 2022/4/27

(2) بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجاً، المركز العربي للدراسات الإنسانية، رؤى معاصرة، العدد 6، آب 2008، القاهرة، ص 59.

(3) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الثالثة، عمان، 2007، ص 674.

وسيجد البلد الثري بمصادره الطبيعية الأمر سهلاً ابتياع المدافع. إن أولويات المجتمع العازم على تحقيق النمو الاقتصادي واللاحق بركب المجتمعات الأخرى تختلف عن أولويات بلد على شفير حرب. وتوضح الجغرافية والسياسة والثقافة أن حلول دولة ما مختلفة عن الأخرى تمامًا. مع ذلك لن تستطيع القوة العظمى الاحتفاظ بمكانتها لفترة طويلة من دون موازنة تقريبية بين هذه المطالب المتنافسة: الدفاعية، الاستهلاكية، والاستثمارية.⁽¹⁾

أ- ظهور الصين كقوة عظمى عسكرياً

استمرت العوائق في عرقلة مسيرة الصين نحو بلوغ النوعية العسكرية الحقيقية لتتساوى مع ما لدى أميركا وروسيا سواء أكانت تلك العوائق انفجار غواصة صينية في أثناء تجربة إطلاقها أم إلغائها صاروخاً، أو تقليص برامج التسليح ونقص الخبرة في تكنولوجيا المعادن، أم نقص المحركات القاذفة المتطورة، والرادارات ومعدات الملاحة والاتصالات. وبقيت بحريتها بالرغم من تمارينها في المحيط الهادي بعيدة من كونها أسطول مياه زرقاء⁽²⁾ (*). وتقع قوة غواصاتها حاملة الصواريخ خلف غواصات القوتين الكبريين اللتين كانتا تهيلان الأموال لتطوير أنواع عملاقة (أوهايو والفا) اللتين تستطيعان الغوص إلى أعماق أبعد وتسير بأعلى سرعة من أي من الأنواع السابقة. أخيراً يشير ذكر الأموال إلى أن الصين مادامت تتفق واحداً إلى ثمانية من الإنفاقات الدفاعية للقوتين العظميين، فليس أمامها من طريق لتحقيق المساواة التامة، ولذا فهي عاجزة عن امتلاك جميع أنواع الأسلحة أو اتخاذ الأهبة لكل تهديد محتمل.

ب- التطوير التقني العسكري والإمكانات الكامنة الصينية

فهناك على الدوام فاصل زمني كبير بين إنتاج نموذج أولي من سلاح ما وبين امتلاك أعداد كبيرة منه وتجريبها ومن ثم دخولها الخدمة داخل الجيش الصيني. وبالرغم من ذلك تمنح إمكانات الصين العسكرية بلادها نفوذاً أقوى مما كانت عليه قبل سنوات. فالتحسين الذي شهدته مستويات التدريب والتنظيم والتجهيز لا بد أن يضع جيش التحرير الشعبي في موقع أفضل لمواجهة الخصوم الإقليميين كفيتنام وتايوان والهند من العقود القليلة الماضية، وحتى الميزان العسكري مقابل الاتحاد السوفييتي قد لا يبقى مائلاً لصالح موسكو بهذه الشدة.⁽³⁾

(1) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، المرجع السابق، ص 679.

(2) (*) بحرية المياه الزرقاء هي قوة بحرية قادرة على العمل دولياً، وبشكل أساسي عبر المياه العميقة للمحيطات المفتوحة. حين تختلف تعريفات ما يشكل فعلياً مثل هذه القوة، هناك شرط للقدرة على ممارسة التحكم البحري في نطاقات واسعة. أما مصطلح بحرية المياه البنية أي قوة بحرية قادرة على القيام بعمليات عسكرية في البيئات النهرية أو الساحلية، خاصة تلك التي تحمل كميات كبيرة من الرواسب الناتجة عن جريان التربة أو الفيضانات. ويبقى مصطلح بحرية المياه الخضراء وصف القوة البحرية المصممة للعمل في المناطق الساحلية في بلادها.

(3) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، مرجع سابق، ص 685.

اليوم معظم المعارك المهمة تحصل ليس في أماكن الصواريخ وأراضي إطلاق النيران ولكن في معامل ومختبرات المواد العلمية مثل: Sandia National Laboratory in California, Beijing's Tsinghua University and the United Kingdom's BAE Systems Lab حيث تتسابق الأبحاث لتطوير المواد التي سوف تدفع دولها عسكرياً إلى الأمام في حروب الأجيال القادمة.

يقول «روبرت لاتفيف» وهو رائد متقاعد «أنها الإلكترونيات المتطورة التي غيرت طبيعة الحروب» وهو يعتقد أن المعادن النادرة ساعدت الولايات المتحدة للتحويل من الأسلحة الميكانيكية والهيدروليكية في الحرب العالمية الثانية إلى تسليح إلكتروني يعمل على محركات وأجهزة استشعار وكلها تحتاج إلى معادن صغيرة وخاصة، والحروب القادمة تعتمد على الأجهزة الإلكترونية.⁽¹⁾ ومع تزايد الطلب العالمي على السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة، تضاعفت سوق العناصر الأرضية النادرة. وعلى الرغم من اسمها، فإن عناصر الأرض النادرة ليست في الواقع كلها نادرة، ولكن الصين لديها شبه احتكار على تعدين العناصر.

الصين لديها 37% من الاحتياطيات العالمية المقدره بحوالي 36 مليون طن، ولكن تسيطر على أكثر من 97% من الإنتاج. ويبلغ حجم الكتلة السوفييتية السابقة حوالي 19 مليون طن والولايات المتحدة الأمريكية 13 مليون طن، مع رواسب كبيرة أخرى تحتفظ بها أستراليا والهند والبرازيل وماليزيا.⁽²⁾

ثالثاً: تأثير الاقتصاد والعسكر على القوى العظمى

القوة الاقتصادية والقوة العسكرية نسبتان دوماً وينبغي أن ينظر إليهما وفقاً لذلك، ولما كانتا نسبيتين وبالنظر لكون جميع المجتمعات عرضة للتغير المحتم، إذاً لا يمكن مطلقاً أن تبقى التوازنات العالمية على ما هي عليه.

لقد كان تاريخ الشؤون الدولية طوال الخمسة القرون الفائتة تاريخ حروب أو في الأقل استعداداً لحروب نظراً لطبيعة التنافس والفوضى التي اتسمت بها خصومات الأمم.

ومن الجلي أن هناك تحولات مهمة في التوازنات آخذة بالحصول مهما كان احتمال الاصطدامات التقليدية أو النووية، وربما بسرعة أعلى مما هي عليه سابقاً، وفضلاً عن ذلك، فهذه التحولات تجري على الصعيدين المنفصلين. ولكن المترامين وهما الإنتاج الاقتصادي والقوة الإستراتيجية.⁽³⁾ والمشكلة التي حيرت الخبراء الإستراتيجيين والاقتصاديين والزعماء السياسيين منذ العهود

(1) David S. Abraham, **The Elements of Power Gadgets, Guns, and The Struggle for A Sustainable Future in The Rare Metal Age**, London and New Haven, Yale University Press, 2015, P166.

(2) **Rare earth metals mine is key to US control over hi-tech future**, <https://www.theguardian.com>, Dec 26, 2010, Accessed on 30/3/2024

(3) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، ص.ص 815-814.

الكلاسيكية فصاعداً، إن ما يلزم الدولة كي تتحول إلى قوة عظمى هو امتلاكها قاعدة اقتصادية مزدهرة، على أساس أن تعريف القوة العظمى هو الدولة القادرة على الصمود بنفسها أمام أية دولة أخرى. ويقول «ليست» تجعل الحرب أو احتمالية نشوبها من القاعدة الصناعية مطلباً لا غنى عنه لأمة من الطراز الأول، ولكن الانصراف إلى الحرب أو تخصيص حصة ضخمة من قدرة الأمة الصناعية على الإنفاق التسليحي غير الإنتاجي يخلق خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية وبخاصة بمواجهة دول تركز حصة أكبر من دخلها على الاستثمار الإنتاجي للنمو طويل الأمد. لقد أحاط الكتاب الكلاسيكيون عن الاقتصاد السياسي بكل تفاصيل ذلك، وارتأى الذين ذهبوا مع «آدم سميث» الإبقاء على خفض الإنفاق وأما الذين تعاطفوا مع فكرة «ليست» عن الاقتصاد القومي، فرغبوا بامتلاك الدولة عناصر قوة أعظم.

وهكذا اضطرت القوى العظمى الحالية إلى التداول مع هذا التهديد ثنائي الوجه الذي سبق أن واجهته أسلافها. الوجه الأول الناشئ عن نموذج النمو المتباين الذين يجعل بعضها أكثر ثراء وأقوى عادة بالنسبة إلى الأخريات، والثاني هو المتعلق بالمنظر التنافسي الخارجي والخطر أحياناً وهو ما يقسرها على الاختيار بين أمن عسكري أكثر عجالة وأمن اقتصادي طويل الأمد. ثم أنه ليس هنالك من قاعدة عامة تزود صنّاع السياسة في عهدهم بمنهج تصرف قابل للتطبيق في جميع الأحوال، فإن أهملوا إعداد الدفاعات العسكرية الكافية، فلعلهم سيعجزون عن اتخاذ رد فعل ضد قوة منافسة استقادت من تفوقها بهذه الناحية، وأما إن أنفقوا كثيراً على التسليح- أو عادة على المحافظة بكلفة متزايدة على الالتزامات العسكرية التي أخذوها على أنفسهم في فترة سابقة- فيحتمل أنهم سيرهقون دولهم بأكثر من طاقتها، ثم إن عبء أي من هذين الاحتمالين لم يخف في ضوء قانون كلفة الحرب المتزايدة.⁽¹⁾

بالرغم من أن التوترات كانت موجودة دائماً بين القوى العظمى إلا أنها كانت مباشرة، والصراعات العسكرية أصبحت إلى حد كبير شيئاً من الماضي.

الأكاديمي «جوشوا بارون» يرى أن السبب الرئيسي لهذا الاتجاه يتمحور حول أولوية القوة العسكرية الأميركية، ثانياً هناك درجة من الإجماع بين القوى العظمى أن القوة العسكرية لم تعد أداة فاعلة لحل النزاعات منذ أزمة الصواريخ الكوبية. الدول الغربية المؤثرة قامت إلى حد كبير بحل النزاعات فيما بينها بطريقة سلمية عبر الدبلوماسية.⁽²⁾

رأى «صموئيل هنتنغتون» أن العالم يتميز بأنه نظام هجين يعرف باسم «نظام أحادي متعدد الأقطاب» مع قوة عظمى واحدة إلى جانب العديد من القوى الكبرى. هناك عدد من القوى الناشئة وهذا هو الأكثر وضوحاً داخل المجال الاقتصادي مع احتمال أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة على أساس الاتجاهات الاقتصادية، وقد تستخدم الصين قدرتها العسكرية من أجل تأمينها ميزة جيواستراتيجية في بحر الصين الجنوبي. وبعد أن قالت هذا، لا تزال الصين تفتقر إلى المستوى

(1) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، مرجع سابق، ص 818.

(2) Kevin Bloor, *Understanding Global Politics*, E-International Relations, Briston, 2022, P159.

الضروري من القوة الناعمة التي يمكن مقارنتها بالقوة العالمية الحقيقية قوة خارقة. في هذا النظام الأحادي - متعدد الأقطاب، هناك قوة عظمى ناشئة أخرى يجب أخذها في الحسبان وهي الاتحاد الأوروبي. فالقوة الناعمة للاتحاد الأوروبي مثيرة للإعجاب. إنها أكبر سوق في العالم ولها تمثيل دبلوماسي واسع النطاق عالمياً. سوف تثبت القوى العظمى دائماً أنها رهينة للثروة. خلال الثمانينيات كان الأمر كذلك وكان من المتوقع على نطاق واسع أن اليابان سوف تتفوق على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم، ومع ذلك شهدت البلاد أزمة اقتصادية كبيرة التباطؤ معروفة باسم «العقد الضائع» وقد يصيب الصين مصير مماثل. حتى الولايات المتحدة قد تشهد تراجعاً سريعاً قابل للمقارنة مع القوى العظمى التاريخية الأخرى في الماضي. وفي ملاحظة أخيرة من المهم أن ندرك أن هناك عدداً كبيراً من القيود المفروضة على قدرة القوى العظمى على الإكراه أو الإقناع للأخريين على سبيل المثال، فشلت الولايات المتحدة بشكل فردي في تأمين وضع حد للحرب الأهلية السورية أو إحلال السلام الدائم للصراع العربي الإسرائيلي.⁽¹⁾

الفرع الثاني صعود قوى دولية جديدة

إن «توازن القوى» لا ينطبق على المنافسة اليوم، حيث تسعى الصين إلى بسط نفوذها وكسب القوة، أما الولايات المتحدة فهي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن. يحاول كل من الطرفين التفوق على حساب الآخر ضاربين مفهوم «توازن القوى» بعرض الحائط، والذي كان يُنظر إليه سابقاً على أنه عامل استقرار إبان حقبة الحرب الباردة. تفتقر القوى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو الهند إلى استراتيجيات متماسكة أو فهم واضح لشروط المنافسة ومتطلباتها. لقد عرّفت الصين القيادة التكنولوجية على أنها مفتاح القوة الوطنية واستمرار سلطة الحزب دون منازع، ساعيةً من خلال بناء قاعدتها التكنولوجية إلى تطوير قدرات وطنية مستقلة بحيث تصبح مكتفية ذاتياً وعدم اللجوء إلى مصادر أجنبية لتأمين ما تحتاجه. بالنسبة إلى الولايات المتحدة فهي تعتمد نهجاً يرتبط مع السوق والشراكات التجارية والحكومية مع الحلفاء الأساسيين، وهذا ما يجعل المنافسة بين النماذج المختلفة لإنشاء التكنولوجيا واستخدامها في المنافسة الثنائية عاملاً محورياً بين الولايات المتحدة والصين وفي إعادة التوازن العام للقوة العالمية.⁽²⁾

(1) Kevin Bloor, *Understanding Global Politics*, op.cit, P160.

(2) جيمس أندرو لويس، *التكنولوجيا وتحول ميزان القوى*، ترجمة المركز الكردي للدراسات، مرجع سابق.

ثمة مراكز قوة عالمية ناشئة يمكن أن توجد إدارة مؤسسية لقوى عظمى تعمل بتناغم فيما بينها أو بوصفها قوة مهيمنة قائمة على تحالف قوى عدة. وفي تقرير لمجلس الاستخبارات القومي الأميركي بعنوان هو «اتجاهات عالمية 2025 - عالم متحول»، يتنبأ المجلس بحدوث تحول ثوري في النظام الدولي جراء حصول لاعبين جدد على مقاعد لهم في محفل النخبة الدولي الراقى، حيث سيجلبون معهم مخاطر جديدة ويضعون قواعد جديدة أيضًا. وفي عصر يزداد تعقيدًا واختلالًا في موازينه فإن بروز الصين، والهند، والاتحاد الأوروبي، بوصفها قوى عظمى وظهور روسيا ثانية بوصفها قوة عظمى قديمة صارا يشكلان القوة المحركة الرئيسية للنظامين العالميين الحالي والمقبل.⁽¹⁾

شهد النظام الدولي لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة ظهور تحولات بنيوية وإن كانت تدريجية في هيكلية القيادة العالمية وبروز أقطاب دولية جديدة فيه، وهي نتيجة طبيعية أفضت إليها التغييرات التي حدثت في موازين القوى العالمية بين الأقطاب الدولية لتعكس على التوازن الإستراتيجي العالمي الذي نظر إليه البعض من زاوية الاختلال إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاره قبل أن يفنده الآخرون مع ظهور قوى دولية جديدة تتطلع إلى مكانة ودور وتأثير بشكل يتناسب طرديًا مع مقومات قوتها الاستراتيجية.⁽²⁾

وتحت الهيمنة، سواء الإقليمية أم العالمية، القضية الكبرى هي ما إذا كان تصميم النظام مفروضًا أو مقبولًا. وقد تكون الغلبة قادرة على إجبار الآخرين على المساعدة في توفير المنافع العامة، ولكن مع خطر الإضرار بسلطتها إذا اعتمدت بشكل مفرط على القوة، غير أنه قد يعرضها إلى الاستغلال.

في محاولة لصياغة نظام تعاوني على صورته الخاصة، فإن مدى الحاجة إلى تقديم تنازلات من جانب من يهتمُّ بتقديم تنازلات سيتوقف على الظروف السائدة. وكلما كان الآخرون أكثر احتياجًا إليها في أثناء مرحلة التصميم، زادت قدرتها على منح نفسها حق النقض في الأنظمة والمنظمات الدولية.

ومن الواضح أن ديناميكيات النظام المختلفة هذه في ظل الموازنة بين النظام المهيمن في مقابل النظام الهرمي تُهم كثيرًا إذا كان العالم اليوم يتحول من هيمنة الولايات المتحدة إلى توازن غير مستقر بين واشنطن وبكين: صراع القوى العظمى أو الحرب الباردة الجديدة. وفي تلك السيناريوهات، ينبغي أن يتوقع من الصين أن ترغب في التراجع إلى عالم من الدبلوماسية والمؤتمرات المتعددة الأطراف إلى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه إعادة تشكيل نظام عالمي بما يتفق مع أفضليتها

(1) مؤلفون متعددون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير جرايمي هيرد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص 329.

(2) Aaron L. Friedberg, *The Growing Rivalry Between America and China and the Future of Globalization*, <https://tnsr.org>, The Strategist, Winter 2021/2022, Accessed on 7/1/2024.

وقواعدها. (1)

أما المشاهد المستقبلية للنظام الدولي فهي الآتية:

- مشهد الأحادية القطبية.
- مشهد التعددية القطبية.
- مشهد القيادة بالمشاركة.
- مشهد القيادة بالتعاون. (2)

كلما تصدت القوى الدولية الفاعلة للتحديات الإستراتيجية المجابهة عالمياً، حدد ذلك تراتبية جديدة لهيكلية عالمية جديدة تتوزع فيها القوى هرمياً بحسب تنوع قدرتها على تلك المجابهة وتفاوتها، فضلاً عن إمكانيتها في القيادة والسيطرة العالمية. (3)

أولاً: الصين والإقليمية الآسيوية

تكاد الآراء تجمع على أن الصين قوة صاعدة تتجه إلى أن تكون دولة عظمى، ويعرض هذا التوجه الرئيس الأميركي «بيل كلينتون» بقوله إن مستقبل العالم وتطوره في القرن الحادي والعشرين سيتحدد وبدرجة كبيرة تبعاً للتطورات التي سوف تحدث في الصين. وهناك الكثير من الآراء التي تصب بهذا المعنى. (4)

وخلالاً للحرب الباردة الأولى، لا يُنظر إلى الصين في المقام الأول على أنها تمثل التهديد الوجودي للتدمير المتبادل المؤكد الذي قاد الإستراتيجية والدبلوماسية في عصر الولايات المتحدة - الاتحاد السوفييتي الثنائي القطب. والقلق الحقيقي للولايات المتحدة الأميركية هي من أن تشكل الصين تحدياً عسكرياً إقليمياً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يمكن أن يستخدم بعد ذلك كمنصة لعدوان عسكري صيني مستقبلي.

ولكن التحديات الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في الصين الآن تنشأ في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والأيدولوجية. (5)

(1) Paul Tucker, **Global Disorder: Values and Power in A Fractured World Order**, New Jersey, Princeton University Press, 2022, P199.

(2) يونس الدباغ ومحمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد 5، العدد 2، ربيع 2020، أبريل، ص 806.

(3) يونس الدباغ ومحمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، المرجع السابق، ص 816.

(4) يونس الدباغ ومحمد القيسي، **مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير**، المرجع السابق، ص 803.

(5) Richard Higgott, **States, Civilisations and the Reset of World Order**, London and New York, Routledge, Taylor & Francis Group, 2022, P5.

أ- القدرات الصينية

لقد بدأت الصين السير نحو التفوق الاقتصادي العالمي فقد وصل اقتصادها إلى المرتبة الثانية في العالم. كما اهتمت أن يتوازي التقدم التقني والاقتصادي مع انتشار نموذجها الثقافي في تحد للنموذج الثقافي الغربي، إذ أنشأت معهد «كونفشيوس» الذي تأسس عام 2018 وانتشر 548 معهداً بهذا الاسم في 154 دولة ومنطقة في العالم.

وتميزت الصين كذلك بسخاء الاهتمام بالجيش الصيني وتعزيز القدرات العسكرية للصين. فقد أعلن الكاتبان الأميركيان «دانييل بورشتاين» و«ارنيه دي كيما» وهما من كبار المستشارين الاقتصاديين في أميركا في كتابهما «التنين الأكبر» الصين في القرن الحادي والعشرين أن العام 2022 سيكون عام التنين في تقويم الصين السنوي، وستكون الصين قادرة على تحقيق حلمها الكبير باعتبارها القوة المهيمنة على الاقتصاد الآسيوي من ثم العالمي. إذ يقول الرئيس الصيني «شي جي بينغ» في خطاب له عام 2014 «أن الاعتماد على النفس هو أساس قيام الأمة الصينية في غابة الأمم، وأن الابتكار الذاتي هو طريق لا بد منه للصعود إلى قمة العلوم والتكنولوجيا في هذا العالم، وأنا لن ننفضل عن حولنا». كما أعلن في حديث آخر له في العام نفسه عن إعادة إحياء طريق الحرير لتحقيق حلم الصين في النهضة العظيمة للأمة الصينية.

أما الوجه الآخر لعالمية الصين فيبرز في سعيها إلى زيادة نفوذها في المؤسسات المالية القائمة من جهة، وتأسيس مجموعة جديدة من المؤسسات المالية الدولية بقيادتها من جهة أخرى. لقد اتبعت الصين أسلوب الولايات المتحدة في نظام «بريتون وودز» النقدي الذي أسسته بعد الحرب العالمية الثانية وأنشأت بموجبه «البنك الدولي» عام 1944 و«صندوق النقد الدولي» عام 1945 بهدف إعادة بناء أنظمة الدفع الدولي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الدولي وتسهيل التبادلات التجارية بين الدول من خلال تثبيت أسعار الصرف بين العملات الرئيسية والدولار الأمريكي، والذي كان مرتبطاً بسعر الذهب. فكان لها (أي الصين) دور رائد في إنشاء «البنك الآسيوي للاستثمار» في البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو بنك تنمية متعدد الأطراف اقترحه الرئيس «شي جين بينغ» عام 2013 وبدء العمل به عام 2016. كما ساهمت بإنشاء «بنك التنمية الجديد» التابع لمجموعة البريكس لتمويل مشاريع البنى التحتية للدول داخل «البريكس» إلى جانب تأسيس «صندوق الاحتياطي الطارئ» للبريكس، و«بنك تنمية منظمة شنغهاي للتعاون» ما زال قيد المناقشة وصندوق «طريق الحرير» إلى جانب منظمة شنغهاي في محاولة لإيجاد مؤسسات مالية تشكل ثقلًا موازنًا للمؤسسات التي أوجدها العالم الغربي، وتعكس قدرة الصين على تشكيل وقيادة نظام عالمي للمال والتجارة.

كما أن الطموح الصيني للتحويل إلى قوة سيبرانية بدأت منذ العام 2014 إذ طرح الرئيس «شي جين بينغ» مفهوم القوة السيبرانية العظمى منذ إنشائه مجموعة القيادة المركزية من أجل الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات بالحزب الشيوعي الصيني.

وبدأ هذا المفهوم كإطار رئيس للاستراتيجية الصينية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إن القيادة الصينية ترى أنه حان الوقت لكي تستغل الصين التحول نحو شبكات الجيل الخامس 5G لتنتقل من دولة صناعية كبرى إلى دولة سيبرانية كبرى. كما تسعى لأن يكون لها دور رئيس في تطوير البنية الرقمية العالمية الجديدة وتوجيهها من خلال طريق الحرير الرقمي الذي تسعى من خلاله إلى إعادة هيكلة نظام حوكمة الإنترنت العالمي.⁽¹⁾ هناك جدل دائر أنه إذا قدر للنظام الدولي أن يكون ثنائي القطبية، فإن الصين هي القوة المرشحة أكثر من غيرها بأن تكون القطب الثاني الموازي للقطب الأميركي على المدى المنظور للاعتبارات الآتية:

- 1- امتلاكها لأكبر جيش في العالم مشكل من 203 مليون فرد تسانده قوات احتياطية ضخمة تقدر ب 800 ألف تخصص له ميزانية كبيرة سنويًا تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة، ويجري توظيف عشرات المليارات سنويًا لتحديثه بالاعتماد على ما يعرف بالتكنولوجيا المزدوجة.⁽²⁾ وبانضمامها إلى النادي النووي عام 1964 وامتلاكها لحوالي 300 رأس نووي، أفلحت الصين في تحقيق قوة عسكرية كبيرة تعد من أكبر المؤسسات العسكرية العالمية القادرة على الردع والوقوف في وجه أية قوى عظمى بما في ذلك الولايات المتحدة، لا سيما في ظل الخضوع المستمر لهذه المؤسسة لعملية التحديث وإعادة الهيكلة تماشيًا مع دور الصين في النظام الدولي الجديد.
- 2- اعتبارها ثاني قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الارتفاع المتنامي للنتاج المحلي الصيني، الذي توقع صندوق النقد الدولي تجاوز عتبة 16 تريليون دولار مع حلول العقد الثالث من القرن الحالي. أما بضائع وسلع الصين فقد باتت البلد الأكثر جذبًا لرؤوس الأموال الأجنبية لتصبح عن جدارة مصنع العالم، ويتوقع البعض بأن يتجاوز حجم الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي خلال السنوات المقبلة.
- 3- توفرها على قوة بشرية هائلة تعد الأولى عالميًا حيث يقارب سكانها 1.425 مليار نسمة⁽³⁾، وتكمن المفارقة الصينية في القدرة على تحويل الكثافة السكانية من عبء على الدولة إلى نقطة قوة يجري استثمارها على أكمل وجه، حيث تمثل الأيدي العاملة النسبة

(1) بسمة توم، نظام الالفية الثالثة بين تراجع العولمة الغربية وتصاعد دور الدولة العالمية.. الصين أنموذجًا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 34، كانون أول 2022، المجلد 7، برلين، ص 24.

(2) تُعدُّ التكنولوجيا الرقمية المزدوجة، وهي ميزة أساسية في أي تطبيق يتعلق بإنترنت الأشياء، من الوسائل التي تمكّن الشركات من محاكاة العمليات وتحسينها على مرّ الزمن.

(3) يبلغ عدد سكان الصين الحالي 1,425 مليار نسمة بمعدل نمو سنوي قدره 0.044% كما ان عدد سكان الصين يمثل نسبة 17.638% من إجمالي عدد سكان العالم بحسب موقع <https://populationtoday.com>.

الأكبر من عدد السكان والمقدرة بحوال 62%. وهكذا يثبت هذا البلد أهمية العنصر البشري بكونه قائداً لعملية التحديث والتنمية.

4- تمتعها بموقع استراتيجي متميز يمكنها من التحكم في طرق الملاحة البرية الجوية والبحرية لا سيما وأنها تشكل حلقة وصل بين شرق آسيا وشرق أوروبا، من دون أن ننسى عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الذي يعزز من ثقلها الدولي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم باستمرار.⁽¹⁾

وبكونها المنافس الجيوسياسي الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي، تتخرط بقوة مع الرأسمالية واقتصاد السوق سواء على الصعيد الداخلي أم الدولي بطريقة لم يفعلها الاتحاد السوفييتي قط أثناء الحرب الباردة. فالصين هي قوة اقتصادية عالمية على النحو الذي لم يكن عليه الاتحاد السوفييتي. ولديها اقتصاد أقوى بكثير وقطاع تكنولوجي أكثر دينامية مما كان عليه الاتحاد السوفييتي آنذاك (بالرغم من التكنولوجيا العسكرية والفضائية) ولديه عدد سكاني أكبر بكثير.

إن نجاح الصين يفسره في جزء كبير منه تبني المبادئ والقواعد والمؤسسات التي تشكل النظام الاقتصادي الليبرالي (المحرك من السوق)، ولو انتقائياً، بطريقة ما لم يفعل الاتحاد السوفييتي، وروسيا لم تفعل ذلك. وليس من الأفضل تصوير هذا في أي مكان أكثر من الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني «شي جين بينغ» في دافوس في كانون الثاني 2017؛ وهو الخطاب الأول من العديد من المحتوى للكثير من الخطاب وبعض الممارسات الرئيسية للعولمة الاقتصادية.

ب- التحديات الصينية

في الوقت الذي تؤيد فيه الصين العناصر الرئيسية للنظام الليبرالي الحالي، فهي تواجه تحدياً له. فضلاً عن التحدي الفكري للولايات المتحدة من خلال تقديم نموذجها الاقتصادي، ودبلوماسية ثقافية موجهة إلى العالم. إن هدف الصين ليس تفكيك النظام العالمي، بل إعادة تشكيله ليعكس مصالحه على نحو أفضل.⁽²⁾

عندما تخاطب الصين حكومات العالم النامي فإنها تضيف شيئاً مؤكداً، النموذج السياسي والاقتصادي إنه نموذج يؤكد على تقوية قدرات الدولة. فقد وعدت بكين الحكام المحليين لتلك الدول بالمساعدة في زيادة قدراتهم التنموية وتحقيق النتائج. فالسياسات من وجهة نظر هؤلاء الحكام محدودة، والدولة لديها العديد من القيود على قوتها. فوقوف العديد من الدول إلى جانب الصين سيشعر الولايات المتحدة بالسوء والضغط من أجل

(1) محمد بلخيرة، النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 2، 2021، الجزائر، ص258.

(2) Richard Higgott, *States, Civilisations and the Reset of World Order*, op.cit, P32.

اتخاذ نهج أكثر مرونة، وهذا يمكن عدّه توازنًا بين الأيديولوجية الصارمة للأوروبيين والبراغماتية الصينية.⁽¹⁾

لا شك أن الصين تشكل رقمًا مهمًا في معادلة النظام الدولي الجديد، الذي لا يمكن تصور تشكيل هيكله بمعزل عن خياراتها الإستراتيجية وآفاقها المستقبلية التي ستؤدي دورًا أساسيًا في تحديد التوازنات العالمية المقبلة. إذ تعد المستفيد الأول من العولمة الاقتصادية والتي أضحت المدافع الرئيسي عنها، مثلما عكسه خطاب الرئيس الصيني أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام 2017 عندما قال: بأنه «لا يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية سببًا وراء المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم، مؤكدًا على التزام بلاده بالمبادرات الاقتصادية التي طرحتها والكامنة في الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ومبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative التي بات ينظر إليها على أنها تشكل بديلًا واعدًا للمؤسسات المالية العالمية القائمة، فيتعزز وزن بكين كقوة اقتصادية كبرى ينتشر نفوذها في معظم مناطق العالم. إذ تسعى الصين بحسب العديد من الآراء إلى طرح المبادرات من أجل تأكيد صعودها كقوة دولية كبرى قادرة على منافسة الولايات المتحدة، ناهيك عن انتهازها لفرصة تداعيات المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة التي يشهدها العالم خلال العقود الأخيرة. وتعمل بعيدًا من الأضواء ومن دون إثارة الانتباه على استعادة مجدها الضائع ومكانتها الريادية التي تبوأتها في الماضي من خلال السعي إلى التأسيس لنظام دولي جديد يوائم طموحاتها ومصالحها ونفوذها الاقتصادي العالمي.

رغم المؤشرات الدالة على صعود الصين وبوتيرة متسارعة وإمكانية تشكيلها أحد قطبي النظام الدولي الجديد خلال السنوات القادمة، إلا أن بعض المختصين في العلاقات الدولية يتبنون رأيًا مخالفًا على غرار الباحث الفرنسي «جيرار شاليون» الذي يقر بأن الولايات المتحدة فقدت مع مطلع القرن الحالي البعض من هيبتها العالمية، وتراجعت ولو نسبيًا مكانتها الدولية لفائدة قوى دولية صاعدة التي أضحت تتقاسم معها النفوذ على المسرح الدولي. لكن ذلك لا يعني أن النظام الدولي يسير نحو نظام جديد تشكل الصين أحد قطبيه.

إن الذين يتنبؤون بأن الولايات المتحدة سيتم تجاوزها قريبًا من طرف الصين مخطئون، فهي متقدمة عليها في المجالات العسكرية، والتكنولوجية، والعلمية، وفي قدرتها على التجديد والتكيف وفي جاذبيتها الثقافية، كما أن الولايات المتحدة جعلت من منطقة آسيا والمحيط الهادي أولويتها الإستراتيجية لتضمن بتعاونها مع حلفائها الحفاظ على هيمنتها في المنطقة.⁽²⁾

ثانيًا: محاور القوى والفوضى الدولية

يبدو أن أبرز سمات العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين هو نزوعها إلى إلغاء الأقطاب

(1) Bruno Macaes, *The Dawn of Eurasia on The Trail of the New World Order*, UK, Penguin Random House, 2018, P19.

(2) محمد بلخيرة، النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية، مرجع سابق، ص 259.

الدوليين وإلى تقاسم عشرات محاور النفوذ والقوة، ومراتب هذا النفوذ تختلف باختلاف البلدان وهذا انعطاف كبير في تاريخ الأنظمة الدولية.⁽¹⁾

إن العالم يفتقر إلى مركز قيادة قوي ما أدى إلى شعور بالعجز عن السيطرة على المتغيرات الدولية، فلا الزعامة الأميركية للنظام العالمي هي محسومة، ولا القوى الدولية الأخرى أوروبية كانت أم آسيوية أوجدت صيغة تعددية تخرج النظام من هذه الدائرة الفوضوية.⁽²⁾

يستبعد «ريتشارد هاس» الوصول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب كما كانت الحال في أوائل القرن العشرين أو في المرحلة الفاصلة بين الحربين العالميتين، ويرى أن الاتجاه الغالب هو قيام محاور دولية متعددة، أو بتعبير آخر تفتت النظام الدولي أو تبعثره إلى قوى ناهضة ومتنافسة بقوة في عالم الحرية الاقتصادية المفرطة. بيد أن هذا التصور يبين إلى الدلائل المادية الأكيدة فضلاً عن ميل الدول الأقوى إلى كبح جماح الدول الأقل قوة، وهكذا يصعب تصور قبول الدول الصناعية الثمانية الكبرى بصعود دول أخرى إلى مصافها مهما أبدت من المرونة والانفتاح والرغبة بالتعاون. سيستمر حال الفوضى في النظام العالمي الذي يشمل في معانيه وبنيته الدول والمنظمات والشركات الكبرى إلى أمد غير معروف، وقد تقع في ظل هذه الفوضى حروب إقليمية وداخلية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والبيئية المتتالية، مثل أزمة الطاقة النفطية، وأزمة تدهور البيئة الطبيعية وما تحمله من كوارث على الأرض والإنسانية.

يدعم «هاس» تصوره بملاحظة تعاضم قوة عدد من المنظمات الدولية، فيذكر الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فضلاً عن منظمات إقليمية كمجموعة آسيان، ومنظمة الدول الأميركية، والاتحاد الأفريقي. ويشير إلى تعاضم عدد من المنظمات المتخصصة مثل أوبك، ومنظمة الطاقة الدولية، ومنظمة الصحة العالمية. ويلمح إلى أن هذه المنظمات صارت إلى جانب مركز القوى الكبرى أو الدول القوية في النظام الدولي على صعيدي القوة والنفوذ. هذا صحيح من حيث تسجيل صعود دور هذه المنظمات الإقليمية والدولية، بيد أنها محكومة دائماً بإرادة الدول إلى حد ما، مهما حصلت على استقلالية في صنع القرار ومتابعة وظائفها العالمية على غير صعيد، مع الإشارة إلى ارتباك مالي يحصل في بعض هذه المنظمات من جراء العولمة الاقتصادية والمالية ما ينعكس على قدرتها في معالجة الأزمات العالمية.⁽³⁾

السمة الأغلب للنظام الدولي هي الفوضى في السياسة والأمن والاقتصاد. وبالرغم من ملاحظة صعود قوى دولية من خارج المفهوم التقليدي للدولة القومية، فإن مكانة الدولة ستبقى أساس التقييم الدولي. لقد تراجع دورها وتراجعت سيادتها النسبية، بيد أنها باقية كمتدخل لضبط التوازنات الدولية

(1) عدنان السيد حسين، **الازمة العالمية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص79.

(2) عدنان السيد حسين، **التوسع الاطلسي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 1، بيروت، 2009، ص57.

(3) عدنان السيد حسين، **الازمة العالمية**، مرجع سابق، ص81.

والحد من الفوضى المتמادية. وكلما تراجع دور الدولة زادت الفوضى العالمية أنها سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة.⁽¹⁾

إن للدول التي يتألف منها هذا النظام مصالحتها وقدراتها ومواردها وإقليمها الخاصة بها. والعلاقات الدولية توصف بعالم فوضوي من سياسات القوة. هناك تعارض بين السيادة والفوضى، حيث تُقدر السيادة باعتبارها مثلاً عكسياً، وتعد الفوضى غياباً للسيادة أو إنكاراً لها. والفوضى لا تأخذ المعنى إلا كعكس للسيادة. وعلاوة على ذلك، فإن السيادة والفوضى يُنظر إليهما على أنهما حصريتان متبادلتان وجامعتان إحداهما للأخرى.

إن إشكالية الفوضى لا تعمل إلا بوضع افتراضات معينة فيما يتعلق بالدول ذات السيادة. وإذا كان لهذا الثنائي بين السيادة والفوضى أن يكون قابلاً للتعايش على الإطلاق، فيجب أن يكون داخل الدولة، ذات السيادة عالمياً ومحلياً، هوية وطنية ونظام تكفله القوة الشرعية؛ ويجب أن يكون خارجها عالمياً مختلفاً وليس متجانساً يعترضه الاضطرابات والتهديدات. غير أن تمثيل السيادة والفوضى بهذه الطريقة، يتوقف على تحويل الخلافات داخل الدول ذات السيادة إلى خلافات بين الدول ذات السيادة.⁽²⁾

الخاتمة

لا يضمّ النظام الدولي دولاً من نوع «قوى الوضع الراهن Status quo Powers» إلا الدولة المهيمنة الحالية التي تسعى إلى الحفاظ على مكانتها المهيمنة على المنافسين المحتملين. فالقوى العظمى لا ترضى أبداً عن التوزيع الحالي للقوة ويسيطر عليها دائماً دافع إلى تغييره لصالحها. فدائماً ما تكون نواياها تعديلية وتستخدم القوة لتعديل توازن القوى إذا رأت أنها تستطيع أن تفعل ذلك بثمن معقول. ففي بعض الأحيان تكون تكاليف محاولة تغيير توازن القوى ومخاطرها كبيرة جداً لدرجة تجبر القوى العظمى على الانتظار وتحيين الظروف المؤاتية. لكن الرغبة في زيادة القوة لا تزول إلا إذا حققت الدولة الهدف النهائي وهو الهيمنة، وحيث أنه من غير المرجح أن تحقق أية دولة الهيمنة العالمية فإنّ قدر العالم هو التنافس الدائم بين القوى العظمى، يعني ذلك السعي الدؤوب وراء القوة.

(1) عدنان السيد حسين، الازمة العالمية، المرجع السابق، ص 85.

(2) Scott Burchill, and Others, **Theories of International Relations**, Third Edition, New York, Palgrave Macmillan, 2005, P170.

قائمة المراجع

الكتب العربية

1. بلخيرة، محمد، النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، 2021.
2. السيد حسين، عدنان، التوسع الاطلسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 1، بيروت، 2009.
3. السيد حسين، عدنان، الأزمة العالمية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
4. -----، مؤلفون متعددون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير جرايمي هيرد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013.

الكتب المترجمة

1. كيندي، بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الطبعة العربية الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

الكتب الاجنبية

1. Abraham, David S., **The Elements of Power Gadgets, Guns, and The Struggle for A Sustainable Future in The Rare Metal Age**, London and New Haven, Yale University Press, 2015.
2. Burchill, Scott, and Others, **Theories of International Relations**, Third Edition, New York, Palgrave Macmillan, 2005.
3. Bloor, Kevin, **Understanding Global Politics**, Briston, E-International Relations, 2022.
4. Higgott, Richard, **States, Civilisations and the Reset of World Order**, London and New York, Routledge, Taylor & Francis Group, 2022.
5. Macaes, Bruno, **The Dawn of Eurasia on The Trail of the New World Order**, UK, Penguin Random House, 2018.
6. Tucker, Paul, **Global Disorder: Values and Power in A Fractured World Order**, New Jersey, Princeton University Press, 2022

الدوريات العربية

1. توم، بسمة، نظام الالفية الثالثة بين تراجع العولمة الغربية وتصاعد دور الدولة العالمية.. الصين أنموذجا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد 34، كانون أول 2022، المجلد 7، برلين.
2. الدباغ، يونس و القيسي، محمد، مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد 5، العدد 2، ربيع 2020، أبريل.
3. عبد الفتاح، بشير، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، المركز العربي للدراسات الإنسانية، رؤى معاصرة، العدد 6، آب 2008، القاهرة.
4. علام، مصطفى شفيق، تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمم، المركز العربي للدراسات الإنسانية، الباب 4، العلاقات الدولية، التقرير الإستراتيجي 8، كانون الأول 2011، الرياض.
5. لويس، جيمس أندرو، التكنولوجيا وتحول ميزان القوى، ترجمة المركز الكردي للدراسات، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 27 نيسان 2022.

المواقع الإلكترونية

1. <https://populationtoday.com>
2. <https://www.theguardian.com>
3. <https://tnsr.org>